

متطلبات توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر بديل للنفط في ليبيا

د.اسماعيل السميوي^{*}، ا.كريمة شليق²

¹ المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا

² التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، صبراتة، ليبيا

E-mail k.shleik@zu.edu.ly

Dr. Ismail Almahde M Smew^{1*}, karema Abojaila M SHALIG²

²Accounting, Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya

² FINANCE and banking, , University of Alzawia, Sabratha , Libya

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

المخلص: تهدف هذا الدراسة إلى استعراض متطلبات توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، يتطلب لتوظيف هذه المشروعات أن تتوفر بيئة داعمة تتضمن وضع سياسات حكومية محفزة، وتيسير الوصول إلى التمويل عبر توفير قروض ميسرة وتسهيل الإجراءات المصرفية، كما يتطلب بناء قدرات ريادية وتوفير التدريب والتوجيه للمشروعات الناشئة، إلى جانب تعزيز البنية التحتية وتطوير القوانين والتشريعات، إلى جانب تشجيع الابتكار والإبداع ودعم المشروعات عبر برامج دعم فني وتقني، كما أن تفعيل هذه المتطلبات يساهم في تنويع الاقتصاد الليبي وتنمية فرص العمل، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني ويخلق بدائل اقتصادية مستدامة بعيداً عن النفط، يعد النفط في الوقت الحالي العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد اعتماد كامل على النفط ومشتقاته، فأن أي اختلال أو انخفاض في أسعار النفط يؤثر تأثير مباشر على الميزان الاقتصادي وعلى التنمية بشكل أساسي، وعليه لابد من البحث على بدائل أخرى، ولا يتأتى هذا الأمر إلا بوجود استثمارات حقيقية تساهم في زيادة الدخل القومي، جاء تسأل الدراسة في الصيغة التالية: **كيف يمكن توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنفط في ليبيا؟** هدفت الدراسة إلى تحليل متطلبات توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثلت في (متطلبات القوانين والتشريعات، متطلبات الإبداع والابتكار، متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع) وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة كما تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع وعينة الدراسة حيث تم توزيع (50) استمارة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية والخدمية وتحليلها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للخدمة الاجتماعية (spss) وأسفرت الدراسة عن قياس أبعادها الثلاثة بأن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات فرضياتها كانت في المدى موافق وإن المتوسط العام كان أيضاً أكبر من القيمة المعيارية وعليه يمكن لهذه المشاريع أن تحقق معدلات نمو عالية مما يجعلها تكون بدائل للنفط في المستقبل القريب.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة النفط، الحوافز، الإبداع والابتكار، المتطلبات.

Abstract: This study aims to review the significant role of small and medium-sized enterprises in diversifying the Libyan economy and reducing dependence on oil as a primary source of income. Recruiting these projects requires a supportive environment that includes stimulating government policies, facilitating access to financing through the provision of soft loans and simplifying banking procedures. It also requires building entrepreneurial capabilities, providing training and guidance for emerging projects, strengthening infrastructure and developing laws and legislation, as well as encouraging innovation and creativity and supporting projects through technical and technological support programs. Activating these requirements contributes to diversifying the Libyan economy and developing job opportunities, which enhances the stability of the national economy and creates sustainable economic alternatives away from oil. Oil is currently the backbone of the Libyan economy, as the Libyan economy is a rentier economy that relies entirely on oil and its derivatives. Any imbalance or decline in oil prices directly affects the economic balance and development in particular. Therefore, it is necessary to search for other alternatives, and this can only be achieved through the presence of real investments that contribute to increasing national income. The study asks the following question: How can small and medium-sized enterprises be employed as an alternative to oil in Libya? The study aimed to analyze the employment requirements of small and medium-sized enterprises (SMEs), which included (legislation and regulation requirements, creativity and innovation requirements, and material and moral incentive requirements for entrepreneurs). A descriptive analytical approach will be used to describe the phenomenon under study. A questionnaire will also be used to collect data from the study community and sample. (50) questionnaires were distributed to owners of small and medium-sized production and service enterprises and analyzed using the Statistical Package for Social Services (SPSS). When measuring its three dimensions, the study revealed that all sample members' average responses to questions related to its hypotheses were within the "yes" range, and that the overall average was also greater than the standard value. Therefore, these enterprises can achieve high growth rates, making them alternatives to oil in the near future.

Keywords : Small and medium enterprises, oil, incentives, creativity and innovation, requirements

-المقدمة:

تعد مشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية التي تساهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل خاصة في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، ومنها ليبيا. في ظل تذبذب أسعار النفط وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني، أصبح من الضروري العمل على تطوير وتفعيل دور هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كمصدر بديل للطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة، تتطلب هذه الاستراتيجية وضع متطلبات واضحة ودقيقة لتوظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتعزيز الإنتاجية والتنويع الاقتصادي الوطني حتى يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية بشكل كبير، تستند هذه الدراسة على تحليل تلك المتطلبات، مع التركيز على آليات التمويل، البيئة التشريعية، الدعم الفني، والتشجيع على ريادة الأعمال، بهدف تقديم نموذج يمكن الاعتماد

عليه لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ليبيا. يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط، حيث تمثل قطاع المحروقات نحو 72% من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير اقتصادي، 2006، ص10) كما يتميز الاقتصاد الليبي بعدة خصائص أولهما اقتصاد صغير بالإضافة لكونه اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد ألا وهو النفط وهذا باعتباره مورد طبيعي ناضب عبر الزمن بالإضافة لكونه يفتقر إلى العمالة الماهرة... حيث أنه كانت هناك خطة تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية السلعية والخدمية، تهدف لخلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفف من الاعتماد على النفط، ومن بين هذه الخطة هو إقحام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشقيها الخدمي والسلعي في تحقيق ذلك الهدف وهو الاستغناء على النفط وإحلال محلة المشروعات الصغيرة من أجل المساهمة في زيادة الدخل القومي في ليبيا.

2- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الاهتمام بمتطلبات توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر بديل للنفط في ليبيا سواء في قطاع الصناعات أو في قطاع الخدمات الأخرى، نظرا للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في ليبيا ومدينة بنغازي تحديد عن تراكم تاريخي في مجال الإبداع والابتكار المهني وفي المجال الصناعات الغذائية ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي، للاستغناء على النفط (ناجي، 2013، ص242) جاءت مشكلة الدراسة في صيغة التساؤل التالي:

كيف يمكن توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنفط في ليبيا؟

3-فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات رئيسية هما: -

- الفرضية الرئيسية: يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً فعالاً كبديل اقتصادي للنفط في ليبيا من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة".

وتتفرع منها الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: -تقييم متطلبات القوانين والتشريعات، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

-الفرضية الثانية: -تحليل متطلبات الإبداع والابتكار، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

-الفرضية الثالثة: -تقييم متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

4-أهمية الدراسة:- تكمن في كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات الاقتصادية

الرئيسية في ليبيا لما لها دور مهم في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والابتكار والحصول على الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية المستدامة، تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

-تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في زيادة دخل الفرد والأسرة ومن ثم الدخل القومي.

-لفت نظر المهتمين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو أهمية توزيعها على جميع القرى والمدن الليبية دون استثناء.

-تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة للتنمية المستدامة نظرا لاستيعابها للأيدي العاملة التي غالبا ما تكون محلية رخيصة، وكذلك اعتمادها على مواد خام محلية، كما تعتبر الدراسة حجر أساس للكثير من البحوث المستقبلية للبدء في تحديد المتطلبات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة أذا توفرت لها الحماية العادلة من المنافسة غير العادلة من السلع المستوردة.

5-أهداف الدراسة:- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي :-

- التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.
- تقييم متطلبات القوانين والتشريعات، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.
- تحليل متطلبات الإبداع والابتكار، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.
- تحليل متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

6-منهجية الدراسة: (أسلوب جمع البيانات)

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لحل مشكلة الدراسة بعد الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالموضوع قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان لتكون الأداة الرئيسية والوحيدة لجمع البيانات، تكونت الاستمارة من أربعة أقسام، الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية لإفراد العينة، والثاني يتعلق بمتطلبات القوانين والتشريعات، والثالث يتعلق بمتطلبات الإبداع والابتكار، والرابع يتعلق بمتطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية.

7-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء وملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوعة المجالات منها (الخدمي والتجاري والصناعي) داخل مدينة بنغازي، وبسبب عدم القدرة على حصر عدد جميع المشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي، فقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 55 مشروع من المشروعات صغيرة الحجم، وقد تم توزيع استمارات الاستبانة بشكل عشوائي وبعد مرور أسبوع تم استلام 50 استمارة استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 91% من حجم العينة وهي نسبة جيدة.

وقد تم تحديد حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا للجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية حيث اعتبرت المشروعات صغيرة او متوسطة الحجم إذا توفرت فيها الشروط التالية:

-استقلالية إدارة المشروع وارتباطها بإدارة المشروع فقط.

- ملكية المشروع لشخص واحد أو مجموعة قليلة من الافراد.

-محدودية المنطقة التي يمارس المشروع نشاطه فيها.

- محدودية حجم المشروع بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه.

8-الدراسات السابقة:- هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر بديل للنفط والتي تناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والعربية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها من الأحدث إلى الأقدم، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها عن الفترة الزمنية (2013-2024)، شملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات.

-دراسة ليلي(2024)، دور الإبداع الإداري في تحقيق التفوق التنافسي المجمع الصناعي "دراسة حالة مجمع عموري بسكرة بالجزائر، هدفت الدراسة إلى بيان دور الإبداع الإداري في تحقيق التفوق التنافسي للمجمع الصناعي عموري بسكرة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة تم اختيار عينة مكونة من (146) مفردة تم تحليلها عن طريق الحزمة الإحصائية الاجتماعية، توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات المبحوثين حول مستوى الإبداع الإداري الحاصل بالمجمع محل الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية التالية (النوع، العمر، المؤهل العلمي سنوات الخبرة).

-دراسة عبد المجيد، وآخرون(2023)، دور الحوافز في تعزيز قيم الثقافة التنظيمية "دراسة ميدانية بمديرية الخدمات الاجتماعية- ناحية إدراة "هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الحوافز في تجسيد الثقافة التنظيمية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة و التي تمثلت في مديرية الخدمات الاجتماعية ناحية إدراة بعينة بلغت توزيع (64) استبانة، وفق المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى نتائج مفادها يوجد دور كبير للحوافز في تجسيد الثقافة التنظيمية في المنظمة قيد الدراسة.

-دراسة حاتم(2022)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية في مدينة طبرق -ليبيا هدفت الدراسة إلى الكشف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم

التنمية الاقتصادية، تمثلت عينتها في عينة قصديه (عينة غير احتمالية) منتظمة لبعض أصحاب القرار ومدراء هذه المشروعات، استخدمت صحيفة استبيان كوسيلة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أبرز نتائجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدعم العمل الحر والريادة وتقلل المشاركة في الوظائف الحكومية فهي إذا حل جذري لمشكلة البطالة وخاصة فئة الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد.

-دراسة علي(2022)، دور التسويق في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا" والتي هدفت إلى التعرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأنواعها والمشكلات التي تعترضها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في حل مشكلة البطالة والناجح المحلي الإجمالي، تمثلت عينتها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة اللاذقية بسوريا، استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها وفق المنهج الوصفي التحليلي، كان أبرز نتائجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزز دور التسويق لما له من أثر كبير ومفيد للمساعدة في القضاء على البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

-دراسة جيهان(2020)، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر هدفت إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث تعريفها وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام وكذلك دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وفق المنهج الوصفي الاستقرائي، وكانت أبرز نتائجها تزايد أعداد المشروعات الصغيرة في مصر بشكل كبير الأمر الذي جعل منها مصدرا مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وخاصة في ضوء مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 80% بينما نسبتها في التشغيل 75%، بالإضافة إلى دعم التعليم الريادي من أجل خلق أجيال مؤهلة من رواد الأعمال لديهم القدرة على المنافسة عالميا وعمل شركات مع الجهات الخارجية ورجال الأعمال لدعم المشروعات الريادية الخاصة بالطلاب، بحيث تكون نواة سليمة لإعداد مشروعات خاصة بهم فيما بعد.

-دراسة حلمي(2019)، تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية، هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء الدولية الناجحة، من هذه التحديات تنظيمية وقانونية وأخري تمويلية وإدارية وتسويقية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها هناك العديد من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة بمصر منها تحديات تنظيمية وقانونية ومن بين هذه التحديات احتلت مصر مرتبة متأخرة من مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث بلغ ترتيب مصر

المرتبة 120 من بين 190 دولة، متقدم عنها الكثير من الدول، فعلى سبيل الذكر لا الحصر بلغ ترتيب الإمارات المرتبة 21، وتونس المرتبة 88، والسعودية 92.

-دراسة عادل (2013)، الفرص الاقتصادية المتاحة للاستثمار كمصادر بديلة للنفط، هدفت الدراسة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الليبي من أجل بناء اقتصاد وطني بعيدا عن الغاز والنفط وإيراداته، هدفت الدراسة إلى التعرف على القطاعات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا تمثلت عينة الدراسة في القطاعات التالية (الصناعة، الزراعة، الخدمات، الغاز والنفط، السياحة) وفق المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحليل البيانات التي تم أخذها من النشرة الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي، وبينت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي النقدي يتوزع بين القطاعات غير النفطية بأهمية نسبية تصل إلى 28.7% ولقطاع النفط والغاز بأهمية نسبية تصل إلى 71.3% بينما هذا القطاع لا يستوعب سوى 3% من أجمالي القوى العاملة حسب إحصائيات سنة 2005م، في حين أن قطاع الخدمات العامة (الصحة والتعليم) والذي يساهم بنحو 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه يستوعب 51% من حجم القوى العاملة، بينما يستوعب قطاع الزراعة 8% من القوى العاملة.

-أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أولا : أوجه التشابه: إن الدراسات السابقة تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أوجه مختلفة وعناوين مختلفة أما الدراسة الحالية فجأت بعنوان **متطلبات توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر بديل للنفط في ليبيا**، تشابهت مع بعض الدراسات في المنهجية واداة جمع البيانات، كما اتضح للباحثان انه يوجد العديد من المتطلبات التي تمكن هذه المشروعات لتصبح مشاريع تدر الأموال بدل من الاعتماد على مصدر واحد فقط للأموال في ليبيا والتي من خلالها يمكن الاستفادة منها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثلت أوجه الخلاف، في أن الدراسات السابقة معظمها استخدمت في بيئة غير البيئة الليبية، وكذلك اختلفت معهم في العنوان اختلاف جذري ،حيث انه لم يصادف الباحثانأي عنوان مشابه لهذا العنوان.

9-مصطلحات الدراسة:

-المشروعات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف دولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن يوجد اتفاق على عدة معايير منها (عدد العاملين، حجم الاستثمار، رأس المال المستثمر، قيمة المبيعات السنوية)

-أهمية المشروعات الصغيرة:

- 1-تعمل على تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير فرص عمل لهم.
- 2-تساهم في مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي ودعم الناتج القومي.

3-تعتبر نواة للمشروعات الكبرى في المستقبل.

4-تساعد في تقليل الاستيراد والاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات. (عبد السلام وآخرون، 2021)

-**النفط:** يعتبر النفط أحد المصادر التقليدية للطاقة، وكلمة النفط هي فارسية الأصل "نافاتا" تعنى القابلية للسريان...وهي مادة مستخرجة من الصخر النفطي،وقد سمي النفط بالذهب الأسود نتيجة ارتفاع أسعاره وله استعمالات كثيرة وخاصة في المجالات الصناعية مثل (أنشاء الطرقات، صناعة الأسمدة الكيميائية،الصناعات البلاستيكية، الخ) (زر دومي،2022).

-**الحوافز:**هي العوامل التي تهدف إلى إثارة القوى الكامنة في الفرد والتي تحدد نمط السلوك أو التصرف المطلوب عن طريق إشباع كافة احتياجاته الإنسانية.

أنواع الحوافز:

1-**حوافز مادية:** بالإضافة إلىالأجور والمرتبات هي مجموعة الحوافز التي تتبع احتياجات الأفراد المادية فقط دون غيرها،مثل الأجرالإضافي والعلاوات الدورية والمكافآت التشجيعية، أما العلاوات: فيقصد به ما زاد على اجر العامل.

2-**الحوافز المعنوية:**وهي الغير مادية وهي مكملة للحوافز المادية فيكون استخدامهاستكمالا للحوافز الماديةومنها (الإثراء الوظيفي،موظف السنة الشهرية،ضمان العمل واستقراره،التقدم الوظيفي،العمل الجماعي،العمل الجماعي،العلاقات الاجتماعية).

أهمية الحوافز:

-توفر للإنسان الجو الملائم والقدرة على الإبداع والابتكار في مجالات عملية مختلفة.

-تعمل الحوافز على التنافس فهي وسيلة عادلة لمكافأة المجد ومحاسبة المقصر.

-تساهم في إشباع حاجات العمال ورفع روحهم المعنوية وتنسيق أولوياتها.(عبد الجيد وآخرون، 2023،ص33).

-**الإبداع:** يعرف على انه "العملية العقلية التي من خلالها يتوصل الأفرادإلى أفكار حديثة وحصرية غير مألوفة قصد تطوير الإنتاج لتحقيق مستوى عال من الأداء المتفوق"(إيلي،2024، ص10).

كما عرفته إيلي كذلك على أنه مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي وجدت في بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعملية العقلية لتؤدي إلى نتائج مفيدة للفرد والمجتمع (إيلي ، 2024، ص67).

-العوامل المؤثرة في الإبداع الإداري:

-العوامل التنظيميةمثل (استراتيجية المؤسسة، القيادة وأسلوب الإدارة، فريق العمل، الاتصالات).

- عوامل البيئة العامة في المجتمع منها (التطوير في المجتمع، خصائص عامة، قاعدة الدراسة)
-العوامل الفردية.

10-الدراسة الميدانية:

-أداة ومقاييس الدراسة:- يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدراسة وأستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى الموافقة على البنود الواردة في الاستبانة، والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت إجابات أفراد مجتمع الدراسة تتوزع بالتجانس على الإجابات الخمس للمقياس، والذي يعطي أدنى درجة وصولاً لأعلى درجة.

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
الدرجة	05	04	03	02	01

للقيام بالدراسة الإحصائية، تم اعتماد علي مقاييس الإحصائية التالية:

المتوسط: هو القيمة التي تتوسط المشاهدات بعد ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً وبالتالي تكون نصف القيم أصغر منه والنصف الآخر أكبر منه.

التوزيعات. لعينة واحدة الانحراف المعياري: وهو القيمة الأكثر استخداماً من بين مقاييس التشتت. اختبار التكرارية والنسبة المئوية.

-إجراءات معالجة استمارة الاستبيان:- اعتمد الباحثان نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4) ومن ثم تقسيم المدى علي أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5=0.80) ثم تضاف هذه القيمة إلي أقل قيمه للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون (كما في الجدول التالي: Weights قيم الأوزان)

جدول (2) يوضح مستوى المعوقات

درجة الموافقة	مدى الأهمية	مدى الوزن النسبي	الأهمية النسبية	مستوي مؤشر الأهمية
1	من 1 إلي 1.80	(20 – 35.9) %	منخفضة جداً	غير موافق بشده
2	1.80 إلي 2.60	(36 – 51.9) %	منخفضة	غير موافق
3	2.60 إلي 3.40	(52 – 68.9) %	متوسطة	متوسط

4	3.40 إلى 4.20	(69-84.9)%	مرتفعة	موافق
5	4.20 إلى 5	(85-100)%	مرتفعة جدا	موافق بشده

الجدول من عمل الباحثان

من الجدول المذكور أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في مستوي من المستويات الخمس المذكورة (غير موافق بشده، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشده)، وبناء عليه يتم تحليل نتائج الدراسة ومن ثم إختبار الفرضيات. (عبد الفتاح، 2008)

-مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مدراء وملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوعة المجالات منها (الخدمي والتجاري والصناعي) داخل مدينة بنغازي، وبسبب عدم القدرة على حصر عدد جميع المشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي، فقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 55 مشروع من المشروعات صغيرة الحجم، وقد تم توزيع استمارات الاستبانة بشكل عشوائي وبعد مرور أسبوع تم استلام 50 استمارة استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة 91% من حجم العينة وهي نسبة جيدة.

-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- بيانات الدراسة الميدانية تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية: SPSS 23

لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقياس الذي اعتمدته Cranach Alpha-معامل الثبات الدارسة.

لعينة واحدة والتوزيعات t - الإحصاء الوصفي وهي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار التكرارية والنسبية.

- صدق الأداة وثباته:

تم اختيار درجة المصادقية من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا للحكم على صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الأداة وقد بلغت الدرجة اعتمادية هذه الاستبانة (72.67 %) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث أن النسبة المقبولة لتعميم % 70. نتائج مثل هذه الدراسات هي

الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدارسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية

الجدول رقم (3) الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة

البيانات الديمغرافية	البيان	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	50	%100
	أنثى	0	%0
	الإجمالي	50	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	5	10%
	دبلوم متوسط	5	10%
	دبلوم عالي	18	36%
	بكالوريوس	19	38%
	ماجستير	2	4%
	دكتوراه	1	2%
	الإجمالي	50	%100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	6%
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	5	10%
	من 10 سنوات فأكثر	42	84%
	الإجمالي	50	%100
نوع النشاط	الخبز والخبيز	3	6%
	حياكة المفروشات والستائر	3	6%
	مواد غذائية مختلفة	3	6%
	الصناعات البلاستيكية	5	10%
	صناعة مياه الشرب	4	8%
	صناعة الأبواب والنوافذ	5	10%
	صناعة الأعلاف	3	6%

6%	3	صناعة الإسفنج
4%	2	مباني مسبقة الصنع
6%	3	الطوب الإسمنتي
6%	3	الخرسانة الجاهزة
4%	2	تصنيع وتشكيل المعادن
6%	3	الأثاث والمنزلي والمكتبي
4%	2	صناعة الجلسات الإفرنجية والعربية
4%	2	الألبان ومشتقاتها
2%	1	مصنع موانع التسريب
6%	3	تصنيع المطابخ
100%	50	الإجمالي

النوع: من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن مفردات عينة الدراسة من الإناث ويمثلن نسبة (0%) من جميع مفردات عينة الدراسة، الذكور ويمثلون نسبة (100%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

المستوى التعليمي: نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية ثانوي (5) ويمثلون (10%) مؤهلاتهم العلمية دبلوم متوسط (5) ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم عالي (18) ويمثلون نسبة (36%) يليهم ممن مؤهلاتهم بكالوريوس (19) ويمثلون ما نسبته (38%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير (2) ويمثلون نسبة (4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية دكتورا (1) ويمثلون نسبة (2%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

عدد سنوات الخبرة: نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات ويمثلون نسبة (84%) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (10%) من جميع مفردات عينة الدراسة. ثم يليه ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (6%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

نوع النشاط: من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن مفردات عينة الدراسة ممن نوع مشروعاتهم خبز وخبيز ويمثلون نسبة (6%) ، تم يليهم حياكة المفروشات والستائر ويمثلون نسبة (6%) ، تم يليهم

صناعة المواد الغذائية المختلفة ويمثلون نسبة (6%) ، تم يليهم الصناعات البلاستيكية ويمثلون نسبة (10%) ، تم يليهم صناعة مياه الشرب ويمثلون نسبة (8%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم صناعة الأبواب والنوافذ وهم يمثلون نسبة (10%) ، تم يليهم صناعة الأعلاف ويمثلون نسبة (6%) ، تم يليهم ممن نوع مشروعاتهم صناعة الإسفنج ويمثلون نسبة (6%) ، تم يليهم صناعة مباني مسبقة الصنع ويمثلون نسبة (4%) ، تم يليهم صناعة الطوب الإسمنتي ويمثلون نسبة (6%) ، والباقي ممن نوع مشروعاتهم صناعة الخرسانة الجاهزة ويمثلون نسبة (6%)، تم يليهم صناعة تصنيع وتشكيل المعادن ويمثلون نسبة (4%) ، تم صناعة الأثاث المنزلي والمكتبي ويمثلون نسبة (6%) ، تم صناعة الجلسات الإفرنجية والعربية ويمثلون نسبة (4%) ، تم صناعة الألبان ومشتقاتهم ويمثلون نسبة (4%) ، تم موانع التسرب ويمثلون نسبة (2%) ، تم صناعة المطابخ ويمثلون نسبة (6%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

-اختبار فرضيات الدراسة: تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة في محاولة لاختبار الفرضية الرئيسية للبحث.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى حيث تنص الفرضية الفرعية الأولى على الاتي: تقييم متطلبات القوانين والتشريعات، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

جدول رقم (4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

م	بعد القوانين والتشريعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	توجد قوانين وتشريعات تنظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.58	1.46	71.6%	موافق
2	توجد بيئة شرعية كفاءة تساعد على تطبيق القوانين والتشريعات التي تضمن حق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	3.36	1.23	67.2%	محايد
3	هناك قوانين وتشريعات تساهم في حماية إنتاج المشروعات من البضائع المستورة.	3.22	1.71	64.4%	محايد
4	هناك قوانين تهتم بإنتاج هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تقديم قروض وتسهيلات بدون فوائد.	3.16	1.53	63.2%	محايد

5	هناك قوانين وتشريعات تساعدكم بعدم دفع الضرائب خلال الخمس سنوات الأولى من التأسيس.	3.58	1.39	71.6%	موافق
6	يتم استخدام الوسائل اللازمة للتحري والكشف على المخالفات وأوجه التقصير في العمل والإنتاج.	3.66	1.45	73.2%	موافق
7	يتم الكشف على المشروعات المخالفة لما أنشأت له واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	3.56	1.42	71.2%	موافق
8	يتم محاربة التسبب الإداري الذي يحصل بهذه المشروعات من قبل جهات رقابية عامة.	3.10	1.45	62%	محايد
الاتجاه العام للإجابات موافق		3.40	1.47	68%	موافق

يتبين من الجدول أعلاه (4) أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الأولى كانت في المدى موافق وإن المتوسط العام كان أيضاً أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.40) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، ، وبانحراف معياري قدره (1.47) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت وتباين في الإجابات، وبوزن نسبي 68% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.10-3.66) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق ، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور مما يشير إلى اتفاق الجميع، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير بعد القوانين والتشريعات كانت ايجابية.

جدول رقم (5) نتائج تحليل اختبار T

البيان	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	درجة المعنوية
متطلبات القوانين والتشريعات	49	16.355	2.021	0.05

(بديل أيمن عند مستوى الدلالة (0.05) وهو دالة إحصائية لأنه يساوي T كذلك أظهرت نتائج اختبار)
(الجدولية (2.021) إذا هنا T المحسوبة (16.355) أكبر من T مستوى المعنوية (0.05) وبما أن)
نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الأولى تقييم متطلبات القوانين والتشريعات، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية حيث تنص الفرضية الفرعية الثانية على الآتي: -تحليل متطلبات الإبداع والابتكار، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

جدول رقم (6) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

م	بعد الإبداع والابتكار (التطوير-الأفكار- الإبداع)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	حقق المشروع لي هدف في الابتكار والتطوير لمهنتي.	4.08	0.82	81.6%	موافق
2	هذا المشروع يتطلب الابتكار والتطوير والتجديد من فترة لأخرى.	4.14	0.87	82.8%	موافق
3	تقدم الإدارة حوافز مادية ومعنوية للعاملين لتشجيع الأفكار الجديدة.	3.7	0.96	74%	موافق
4	عندي مطلق الحرية في التصرف في المشروع (المؤسسة).	3.3	1.14	66%	محايد
5	هذا المشروع يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في القضاء على البطالة والاعتماد على الذات.	3.96	0.89	79.2%	موافق
6	يخصص المشروع برنامج لتحسين وتطوير خدماته لزيادة ولاء زبائنه.	3.84	1.05	76.8%	موافق
7	يسعى المشروع لتقديم خدمات إضافية متميزة ومبتكرة مقارنة بالمنافسين.	4.1	0.81	82%	موافق
8	يتميز المشروع بمرونة عالية في العمليات الإنتاجية بتحديث الآلات والمعدات.	3.86	0.77	77.2%	موافق
9	توفير المواد الخام الأولية المحلية تزيد من تحسين وتطوير المشروع وتشجيعه على الاستمرار.	3.96	1.3	79.2%	موافق
الاتجاه العام للإجابات موافق					موافق

يتبين من الجدول أعلاه (6) أن جميع متوسط استجابات افراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثانية كانت في المدى موافقون، المتوسط العام كان ايضاً أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.88)وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، ، وبانحراف معياري قدره (1.00) وهو مساوئللواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت وتباين في الإجابات، وبوزن نسبي 77.6% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.3- 4.14)وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق ، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور مما يشير إلى اتفاق الجميع، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الإبداع والابتكار (التطوير-الأفكار- الإبداع) كانت ايجابية.

جدول رقم (7) نتائج تحليل اختبار T

البيان	درجة	T	T	درجة
--------	------	---	---	------

المعنوية	الجدولية	المحسوبة	الحرية	الفرضية الفرعية الثانية
0.05	2.021	27.436	49	متطلبات الإبداع والابتكار

كذلك أظهرت نتائج اختبار (T) بذيل أيمن عند مستوى الدلالة (0.05) وهو دال إحصائياً لأنه يساوي مستوى المعنوية (0.05) وبما أن (T) المحسوبة 27.436 أكبر من (T) الجدولية 2.021 إذا هنا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثانية القائلة تحليل متطلبات الإبداع والابتكار، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

أختبار الفرضية الفرعية الثالثة حيث تنص الفرضية الفرعية الثالثة على الآتي: تقييم متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

جدول رقم (8) إختبار الفرضية الفرعية الثالثة

م	بعد الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	ساهم المشروع بتوفير فرصة عمل مناسبة للعاملين من خدمات تعليمية وصحية لإفراد الاسرة.	3.24	1.29	64.8	محايد
2	يساهم المشروع في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعاملين.	3.98	0.86	79.6	موافق
3	يتم إشراك في تطوير المشروع والرقى به وحمايته من المنافسة	3.72	0.96	74.4	موافق
4	يتم ربط العلاوات بالإنجاز الجيد للعمل وليس بالمعايير الوظيفية الاقدمية في العمل.	3.58	0.9	71.6	موافق
5	يتم العمل داخل المشروع بطريقة العمل في فريق واحد من اجل زيادة الإنتاج والجودة.	4.18	0.71	83.6	موافق
6	يوفر المشروع الاحتياجات الاجتماعية للعاملين والأمان وحماية الذات والتغذية والخدمات الطبية ودورة الحضانة.	3.4	1.11	68	موافق
7	اعتماد المشروع على المواد الخام الأولية المحلية هذا يزيد من تحسين وتطوير المشروع وتشجيعه على الاستمرار.	3.66	1.46	73.2	موافق
8	يوجد احتفاظ بسجلات التي تحدد أحقية العاملين في الحوافز والمزايا والخدمات المميزة.	4.04	0.92	80.8	موافق
9	السعي بتأسيس جمعية لحماية المشروعات المحلية، من اجل منافسة المنتجات المستوردة وتقديم المزايا والحوافز لهم.	3.66	1.35	73.2	موافق

10	يقدم المشروع مكافأة لكبار المتخصصين والمهتمين والمبتكرين في جميع المجالات.	3.2	1.28	64	محايد
	الاتجاه العام للإجابات موافق	3.67	1.15	73.4%	موافق

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Spss

يتبين من الجدول أعلاه (8) أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثالثة كانت في المدى موافق، المتوسط العام كان أيضاً أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.67) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري قدره (1.15) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت وتباين في الإجابات، وبوزن نسبي 73.4% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.20 - 4.18) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الحوافز المادية والمعنوية كانت ايجابية.

جدول رقم (9) نتائج تحليل اختبار T

البيان	درجة الحرية	T المحسوبة	T الجدولية	درجة المعنوية
متطلبات الحوافز المادية والمعنوية	49	27.436	2.021	0.05

كذلك أظهرت نتائج اختبار (T) بذيل أيمعند مستوى الدلالة (0.05) وهو دال إحصائياً لأنه يساوي مستوى المعنوية (0.05) وبما أن (T) المحسوبة 22.566 أكبر بشدة من (T) الجدولية 2.021 إذا هنا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل وبالتالي تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة القائلة بتقييم متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

الخلاصة: وبناء على النتائج السابقة وقبول كل الفرضيات الفرعية البديلة للدراسة وعليه تقبل الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة "يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً فعالاً كبديل اقتصادي للنفط في ليبيا من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة".

11- النتائج والتوصيات:

مناقشة النتائج :

-النتائج ومناقشة الفرضية الأولى:تقييم متطلبات القوانين والتشريعات، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

أوضحت الدراسة عند قياس البعد الأول أن جميع متوسط استجابات افراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الأولى كانت في المدى موافق وان المتوسط العام كان أيضا أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.40) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (1.47) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 68% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.10-3.66) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق ، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور ، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير **بعد القوانين والتشريعات** كانت ايجابية. وتوافقت هذه النتيجة مع نتائج بعض من الدراسات مثل دراسة (عبد السلام وآخرون، 2021) ودراسة (زردومي، 2022) التي أكدت على أهمية تطبيق القوانين والتشريعات لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنفط في ليبيا.

-النتائج ومناقشة الفرضية الثانية:- تحليل متطلبات الإبداع والابتكار، واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

-أسفرت الدراسة عند قياس البعد الثاني أن جميع متوسط استجابات افراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثانية كانت في المدى موافق وان المتوسط العام كان ايضا أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.88) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) ، وبانحراف معياري قدره (1.00) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 77.6% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.3-4.14) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق ، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور ، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير **الإبداع والابتكار (التطوير-الأفكار- الإبداع)** كانت ايجابية. وتوافقت هذه النتيجة مع نتائج بعض من الدراسات مثل دراسة (حاتم، منصور 2022) ودراسة (ليلي، 2024) التي أكدت على أهمية تطبيق الإبداع والابتكار لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنفط في ليبيا.

النتائج ومناقشة الفرضية الثالثة: تقييم متطلبات الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع واستخدامها كبديل للنفط في ليبيا.

- أكدت الدراسة عند قياس البعد الثالث أن جميع متوسط استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المتعلقة بمفردات الفرضية الثالثة كانت في المدى موافق وان المتوسط العام كان أيضا أكبر من القيمة المعيارية حيث كان (3.67) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (1.15) وهو أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 73.4% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.20-4.18) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق ، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور ، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير **الحوافز المادية والمعنوية** كانت ايجابية. وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع

نتائج بعض من الدراسات مثل دراسة (عبد المجيد، 2023) ودراسة (جيهان، 2020) التي أكدت على أهمية تطبيق الحوافز المادية والمعنوية، لإنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل للنفط في ليبيا.

ثالثا: --توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة فإنه يمكن أيراد التوصيات التالية:

- 1- العمل على تطوير قوانين وتشريعات حديثة كل فترة وأخرى تتماشى مع متطلبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التواصل مع الدول المتقدمة في هذا المجال.
- 2- تشجيع الإبداع والابتكارات الجديدة في مجال عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق الاهتمام بالبنية التحتية لهم.
- 3- العمل على توفير الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع وتدريب العاملين بها على الصناعات الحديثة والآلات المتطورة التي تخدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

قائمة المراجع:

- بلول على محمد (2022) دور التسويق في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا (اللاذقية)-جامعة المنار-كلية إدارة الأعمال رسالة لنيل الإجازة في إدارة الأعمال.
- زردومي علاء الدين (2022) أثار الأزمات النفطية على الأمن الاقتصادي الجزائري: الواقع والبدائل-المجلة الجزائرية للأمن والتنمية -المجلد 11-العدد 02-2022م-يونيو.
- شعيب منصور حسن ؛ محمد حاتم إبراهيم (2022) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، المجلة الدولية للعلوم التقنية ال عدد 29.
- عباس جيهان عبد السلام (2020) دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة: بعنوان "تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية"-كلية الدراسات الإفريقية طنطا-مصر.
- عبد المجيد صمباوي؛ نورا لدين عبدو حمو؛ أحمد دراية إدراة (2023) دور الحوافز في تعزيز قيم الثقافة التنظيمية "دراسة ميدانية بمديرية الخدمات الاجتماعية-ستون طراك -ناحية إدراة"-الجزائر.
- عبد السلام على دومة؛ حورية خليفة الطر مال؛ حمزة خليفة إبراهيم؛ زينب أحمد خليفة؛ سامية مصطفى أبو السعود (2021) المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على معدلات النمو وخفض البطالة في ليبيا والدول العربية-مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية 1-8-2021م-ذات معامل تأثير عربي لسنة 2020=0.44

- فراح ليلي(2024) دور الإبداع الإداري في تحقيق التفوق التنافسي في المجمع الصناعي "دراسة حالة-مجمع عموري - بسكرة-أطروحة دكتورا في إدارة الأعمال - جامعة محمد خيضر -بسكرة-كلية الع
- ناجي عادل محمد(2013) الفرص الاقتصادية المتاحة للاستثمار كمصدر بديل للنفط، المجلة الدولية للتنمية "مقالة تحليلية" المجلة الدولية للتنمية-المجلد الثاني-العدد الأول،رقم الإيداع 242-235.لوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .
- قنديل حلمي سلامة(2019) تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية - المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر-العدد 21-يناير.
- تقرير اقتصادي(2006) يصدر عن البنك الدولي - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.